يصف الجنرال بيرنز : « الفترة بين وصول قوات الطوارىء الى الحدود في ٢٢ شباط ١٩٥٧ ودخولها قطاع غزة في ٦ آذار ١٩٥٧ بأنها كانت فترة مليئة بالمفاوضات السياسية والمناورات في الجمعية العامة للامم المتحدة وفي واشنطن » (٦١) . وقد صدر خلال هذه الفترة قرار الجمعية العامة رقم ١١٢٣ الذي دعا اسرائيل ، تحديدا ، للانسحاب ، بعد أن سحبت القوات الفرنسية والبريطانية . وفي وقت لاحق لصدور هذا القرار حدد بن — غوريون موقف اسرائيل في خطاب له في الكنيست قال فيه « يجب أن تكون لدى اسرائيل ضمانات محددة بشأن مرورها في مضيق تيران الى ايلات قبل اخلائها شرم الشيخ .. وأما بالنسبة لغزة ، فلم تكن جزءا من مصر ، وقوات الامم المتحدة، بامكانياتها المحدودة ، ستكون عاجزة عن منع تنظيم الفدائيين في تلك المنطقة من قبل السلطات المصرية او ان تمنع تسلل الفدائيين الى المنطقة الاسرائيلية ، وسيكون من نتيجة دخول قوات الطوارىء الدولية الى قطاع غزة افساد الوضع الامني وترتيبات اسرائيل على حدود القطاع وفي اسرائيل ككل . وفي ضوء القرار المتخذ من قبل الجمعية العامة فان اسرائيل لن تبقي قوات مسلحة في قطاع غزة .. ولكن من أجل صالح المواطنين وجيرانهم ، فعلى الادارة الاسرائيلية البقاء الى حين توفر علاقة مناسبة بينهما وبين الامم المتحدة (٦٢) . وبهذا كان بن — غوريون يحدد تصور اسرائيل لمستقبل قطاع غزة ، والذي كان ، من وجهة نظر اسرائيل ، يتأرجح بين بقاء السلطات الاسرائيلية وبين تسلم القوات الدولية الوضع هناك . قوبل الرد السلبي لاسرائيل على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة ، بقرار آخر . فبتاريخ لاحق لخطاب بن — غوريون السابق الذكر ، صدر عن الجمعية العامة القرار رقم ١١٢٤ ، حيث اكدت الجمعية العامة قراراتها السابقة ، وطلبت الى اسرائيل « اتمام انسحابها الى ما وراء خط الهدنة دون مزيد من التأخير » (٦٣). وفي ٣ شباط اي في اليوم التالي لصدور القرار المذكور اجتمع مجلس الوزراء الاسرائيلي الذي قرر رفض تنفيذ قرار الجمعية العامة وتمسك بموقفه السابق « لا للانسحاب من قطاع غزة ، ولا للانسحاب من شرم الشيخ قبل حصول اسرائيل على ضمانات لملاحتها عبر المضايق » (٦٤) . وقد بدأت في اسرائيل سلسلة اجتماعات جماهيرية للاحتجاج على « قرار الجمعية العامة ومؤسسات الامم المتحدة والذي يستهدف ضرب امن اسرائيل » (٦٥) كما عادت الحكومة الاسرائيلية لتؤكد في ٩ شباط ١٩٥٧ شروطها لسحب قواتها حسب قرار الجمعية العامة ، وهي « الاحتفاظ بالادارة المدنية لقطاع غزة .. وضمانات بشأن حرية الملاحة في المضايق . وقد حددت الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها الجهة الصالحة لتقديم الضمانات المطلوبة » (٦٦) .